

مداخلة د. احمد إبريهي علي

حضرات الزملاء أود تهنئة الدكتور علي خضير مرزة على بحثه الرصين في اتفاقية شركة غاز البصرة،

و المهنية العالية في تحري المعلومات، و تركيب المؤشرات و التقييم و الأستنتاج، حسب منهجية تحليل المشاريع، اضافة على العرض المتقن و يستشعر القارئ تلك الحيوية العالية في تفاعل زميلنا الدكتور علي مرزة مع موضوعه. و ايضا اتفهم عميقا موقف الدكتور محمد علي زيني و الأسس التي صدر عنها، و هي واضحة، بينها جيدا و و ظف خبراته الواسعة في الدفاع عنها. و اتمنى لو حاول اصحاب الصلاحية التعامل مع مقترحات الدكتور زيني في اعادة التفاوض لتغيير صيغة التعاقد او تحسين الشروط لصالح العراق.

و لدي ملاحظة جزئية حول تعقيب الدكتور زيني " ومصدر حيرتي هو أن المستثمر شل/متسوبيشي في حالة تحول علاقته الى عقد خدمة سيتوقف حينئذ عن كونه مستثمر ويتحول الى "أجير" يتقاضى أجره في معالجة الغاز مستغلاً بذلك وقته وخبرته وليس ماله (وهذا مقابل شركات النفط كونها أجيرة باستخراج النفط في دورات التراخيص، حيث لا أحد يتحدث في حالة التراخيص عن "عائد للأستثمار" لأن رأس المال هناك أو مادة الأستثمار هو الوقت والخبرة الفنية وليس المال."

في هذ اختار الأستاذ دكتور زيني التغاضي عن القيمة الزمنية للمال و هي ركن مهم في الأستثمار. و ذلك للفتاوت الزمني بين الأنفاق و استرداده، و عليه فان القيمة الحالية للمبالغ المنفقة تكون أكبر من القيمة الحالية للمبالغ المستردة على رغم التساوي في القيم الأسمية. و كلما امتد الأنفاق الأستثماري و الأسترداد على مدة أطول ازداد الفارق بين الأقيام الحالية. و لتحاشي عدم الوضوح عرضت هذه الملاحظة في الجدول أدناه.

اثر النمط الزمني لأسترداد النفقات على معدل العائد الداخلي (IRR)

السنة	الأنفاق الأستثماري	أسترداد النفقة الأستثمارية	استرداد النفقة الأستثمارية	معامل الخصم السنوي
2012	300	1	2	سعر الخصم 10 بالمئة
2013	200			
2014		50		
2015		200	100	

0.683	200	250		2016
0.621	200			2017
	500	500	500	المجموع
	336	362	482	القيمة الحالية سعر خصم 10 بالمئة
	146	120		كلفة التمويل بالقيمة الحالية سعر الخصم 10 بالمئة و هي بمناية رأس المال المستثمر
	12.9	10.6		دخل الخدمة السنوي لتحقيق معدل عائد داخلي 10 بالمئة ولمدة عشرين يسنة من 2014 الى نهاية 2033

و تتعامل الشركات نع فارق القيمة الحالية بانه رأسمال مستثمر أو بحكم رأس المال المستثمر ، و لذلك يجوز استخدام معدل العائد الداخلي في عقود الخدمة كما ذهب اليه الدكتور علي مرزة.

و ثمة مسألة هي ان عقود المشاركة في الأنتاج ، التي عقدتها حكومة كردستان أيضا تسترد بموجبها النفقات الأستثمارية و مع ذلك يعتمد معدل العائد الداخلي للتقييم و المفاضلة. و اختلافها عن عقود الخدمة هو ان عائد الشركة على البرميل متغير تبعا للسعر لأن نطف الربح و حصة الشركة منه سيتغيران أيضا تبعا لذلك (مقارنة الخبير السيد كامل مهدي).

لكن هذا العقد مع شل و متسوبيشي، و حسب فهمي مما قرأت، لا تسترد بموجبه النفقات الرأسمالية. و لذلك هو عقد شراكة رأسمالية عادية Joint Venture.

و هنا جزئية أخرى ان ضريبة الدخل بنسبة 35 بالمئة، على عقود المشاركة في الأنتاج و عقود الخدمة في جولات التراخيص و شراكة غاز الجنوب، تنطوي على عدم اتساق عند التطبيق . لأن دخل الخدمة هو ربح بالمعنى الدقيق للكلمة و هو المقصود تماما في " الدخل " بلغة المحاسبة الضريبية . و في عقود المشاركة بالأنتاج لكردستان يراد لها أن تفرض على صافي التدفق النقدي السنوي للشركة، و هو يختلف عن مفهوم الدخل المقصود عادة بقوانين ضريبة الدخل. اما في حالة شراكة متسوبيشي، وكما لاحظت من جداول دكتور

علي، انها تفرض على صافي التدفق السنوي التشغيلي. و لا أدري هل ان هذا التفاوت في تعريف المفهوم مقصود و معلوم للأطراف .

مع جزيل الشكر و التقدير

أحمد ابريهي علي

2012/10/15